الرسائل العلمية في دراسة المشاركة الشعبية في مصر

* دراسة تحليلية *

دكتور/ محمـود عبد الرشيد بدران

مدرس علم الاجتماع بكلية الآداب- جامعة المنيا

مقـدمة :

في مقال له عـن العلوم الاجتماعية وقضايا التخلف "اعتبر الدكتور/ عزت حجازى أن سنة ١٩٢٥ ، وهى سنة إنشاء الجامعة المصرية هى بدء ظهور الاهتمام بالعلوم الاجتماعية بمعناها الحديث بعـد أن كـان معظم مـا تقدمـه الجامعـة والمعـاهد العليـا إمـا عـن الإنسـانيـات كالفلسـفة والأخـلاق وغيرهـا، وإمـا عـن العلـوم الطبيعيـة. ويؤكد فى نفس المقال وفى أكثر من موضـع على أن العلوم الاجتماعية والقائمين عليها لم يسـهموا إسـهاماً فعالاً حتى الآن فـى قضـايا الواقـع الاجتمـاعى المصرى.[١] .

وقـد مضى وقـت طويـل منذ طُرح هذا الرأى (١٩٧٣) وحتى الآن. وقد تناولت العديد من الأقلام آراءا حول مدى إسـهام العلوم الاجتماعية بدور فعّال فـى قضايا ومشكلات الواقع المصرى. وفـى عـام ١٩٨٣ أشـار عبد القادر الاربى (فـى مقال له باللغة الألمانية ترجمه إلى العربية الدكتور محمـد الجوهرى)[٢] إلـى أن علـم الاجتماع العربى حتى يومنا هذا لم يستطع أن يطّور نظرية نقدية بسبب تبعيتـه للدولـة وبسبب طبيعته المبتسرة لأنه - على خلاف علـم الاجتمـاع الأوربـى - لـم ينشـأ نشـأة مستقلة ولم ينبثق عن مجتمعه الخاص. ولكن الدكتور/ محمـد الجوهـرى يشـير فى

---

(١) دكتور/ عزت حجازى : العلوم الاجتماعية وقضايا التخلف ، مجلة دراسات اشتراكية، عدد ٦ يونيه ١٩٧٣، دار الهلال، القاهرة، ص٢٧ وما بعدها.

(٢) أنظر : عبد القادر الاربى : حـول الوضـع الراهن لعلـم الاجتمـاع العربـى ، ترجمـة وتعليق د. محمد الجوهرى فـى الكتـاب السنوى لعلـم الاجتمـاع، العـدد الخـامس١٩٨٣، دار المعـارف، القاهرة، ص٧٩-١٣١ .

تعليقه على ترجمة هذا المقال أن صاحبه أغفل الكثير من جهود الباحثين الشبان الجدد فى الفترة الأخيرة. وتدل الشواهد الواضحة أن عدد المهتمين بالعلوم الاجتماعية يزداد وكذلك نطاق اهتمامهم ، ويكفى للتدليل على تزايد أعداد علماء الاجتماع والمتخصصين فى هذا الميدان بصفة خاصة ، أن نوضح أن إجمالى عدد الذين سجلوا للحصول على الماجستير أو الدكتوراه ، والذين حصلوا على هذه الدرجات العلمية بالفعل فى سنة ١٩٨٣ بلغ ١٨٠ فرداً [١] وهو عدد يقارب ضعف عدد رسائل الماجستير والدكتوراه التى أجيزت خلال ١٢ سنة ما بين سنة ١٩٦٠ ، سنة ١٩٧٢ .[٢]

وهكذا فإن هناك تطورا ملحوظاً فى عدد المتخصصين فى علم الاجتماع ترتب عليه بالضرورة توسع كمى وتنوع فى القضايا والمشكلات البحثية التى تهتم بها الأبحاث السوسيولوجية .

ويعتقد الباحث أن أحد صور الجهود المطلوبة فى مجال البحث فى علم الاجتماع حالياً هو الجهد الذى يركز على البحوث التحليلية والنقدية .

ويهدف هذا النوع من الأبحاث إلى الكشف عن التيار العام الذى يوجه البحث السوسيولوجى خلال تلك الفترة، وإلى تلخيص القضايا النظرية والمنهجية التى تعرضت لها هذه الأبحاث، وكذلك أهم النتائج التى توصلت إليها .

---

(١) تم حساب هذا العدد من خلال البيان المسجل فى الكتاب السنوى لعلم الاجتماع، العدد الخامس ، أكتوبر ١٩٨٣ ، والصادر عن دار المعارف بالقاهرة تحت إشراف د. محمد الجوهرى قسم الاجتماع، جامعة القاهرة.

(٢) د. محمد طلعت عيسى ، د. اسحق القطب: دراسة حول رسائل الماجستير والدكتوراه فى علم الاجتماع فى بعض جامعات جمهورية مصر العربية فى الفترة من ١٩٦٠-١٩٧٢، ضمن أبحاث حلقة النهوض بعلم الاجتماع فى الوطن العربى الجزائر ١٩-٢٦، مارس ١٩٧٣ .

مشكلة الدراسة :

ذكر الباحث أنه قد تجمّع حالياً عدد من الدراسات حول كل قضية من قضايا الواقع المصرى وأن الوقت قد حان لتحليل هذه الدراسات تحليلاً نقدياً. وقد اختار الباحث الدراسات التى تدور حول قضية المشاركة الشعبية فى المجال الاجتماعى بصفة خاصة ، مستبعداً بذلك دراسات المشاركة السياسية .

وقد حاول الباحث إخضاع هذه الدراسات لمجموعة من عناصر التحليل حتى يتوصل إلى الاتجاه العام فى دراسات هذه القضية .

أهداف الدراسة :

يتمثل الهدف العام لهذه الدراسة فى تحليل دراسات المشاركة الشعبية لتحديد الاتجاه العام لتناول هذه الظاهرة، وتحديد الأسس النظرية والمنهجية لهذه الدراسات وأهم نتائجها .

وقد دارت محاور التحليل لتحقيق هذا الهدف خلال العناصر التالية :

- تحديد القضايا المحورية فى دراسات المشاركة .
- تحديد المفاهيم الإجرائية للمشاركة والتى تبنتها هذه الدراسات .
- تحديد النطاقات الجغرافية والعينات التى طبقت عليها دراسات المشاركة .
- تحديد أساليب البحث وأدوات جمع البيانات .
- تحديد المؤشرات الميدانية التى استخدمت لقياس المشاركة .
- تحديد عوامل المشاركة الشعبية فى المجال الاجتماعى كما أثبتتها دراسات المشاركة .
- تحديد أهم نتائج دراسات المشاركة .

أهمية هذه الدراسة :

الأهمية الاكاديمية : إذا كان الرعيل الأول من علماء الاجتماع قد استند بطبيعة الحال إلى نقل وترجمة وترديد الفكر الاجتماعى الغربى مركزاً على النظريات والأفكار المجردة، ثم تلى ذلك التركيز على البحوث الميدانية الأمبيريقية الجزئية ، فإن أهمية هذه الدراسات تتمثل فى بناء حلقة الوصل بين النظرية والواقع من ناحية، وبين تراث علم الاجتماع فى أساسه الغربى من ناحية والواقع الأمبيريقى المصرى من ناحية ثانية. وبمعنى آخر فإن هذه الدراسة التحليلية تلخص موقف البحث الأمبيريقى المصرى من النظرية والإجراءات المنهجية التراثية.

الأهمية المجتمعية: لأن قضية المشاركة الشعبية من القضايا الحيوية فى حياة المجتمعات المعاصرة، وفى المجتمع المصرى بوجه خاص، فإن تحديد موقف البحث العلمى من تحديد طبيعة هذه القضية ، ونظرة الباحثين لها وتقديم خلاصة ما توصلوا إليه من نتائج ومحاولة الكشف عن الجوانب الغائبة فى تناول الباحثين لهذه القضية.. كل ذلك يساعد فى فهم صنّاع القرار لأبعاد هذه القضية وفى استخدامهم لنتائج البحث العلمى فى صالح خدمة المجتمع فيما يتعلق بزيادة كم وتحسين كيف المشاركة الشعبية فى المجالات الإجتماعية المختلفة .

الإجراءات المنهجية فى الدراسة :

يقف تحليل الدراسات فى أى ميدان كهدف مستقل يستحق جهدًا علمياً له بذاته. وقد درج الباحثون فى دراساتهم أن يقوموا بمراجعة التراث الميدانى والنظرى السابق فى نقاط أبحاثهم ويفردون لذلك مبحثاً أو فصلاً خاصاً تحت عنوان الدراسات السابقة. ولكنه يصعب التعامل مع هذه الدراسات – فى سياق أبحاثهم – من منظور شمولى، فهم يركزون فقط على مدى ما تضيفه هذه الأبحاث لموضوع دراساتهم .

والأمر مختلف هنا ، إذ أن الهدف من عرض وتحليل الدراسات يقف بذاته كهدف أساسى ونهائى فى هذه الدراسة التحليلية .

وقد تحددت عدة خطوات منهجية أساسية فى سبيل إجراء هذه الدراسة من أهمها :

(١) تم تحديد أبحاث المشاركة الشعبية استناداً إلى أن يكون عنوان البحث متضمناً ذكر كلمة مشاركة لفظاً أو معنى كـ"التطوع" و"الجهود الذاتية" و"الجمعيات الأهلية" .. الخ

(٢) تم جمع دراسات المشاركة بمساعدة فريق بحث من المؤهلين، حيث قاموا بزيارة المؤسسات العلمية والبحثية وهى الجامعات ومراكز البحوث والمعاهد القومية* . وقد قاموا بكتابة تقارير عن الأبحاث التى تنطبق عليها الشروط، بحيث يتضمن التقرير استيفاء دليل الحالة الذى تم تصميمه بحيث يغطى المحاور المطلوبة فى تحليل الدراسة .

(٣) تضمن دليل الحالة بيانات أساسية عن اسم المؤسسة البحثية التى أجرى فى إطارها البحث واسم الباحث أو الباحثين وعنوان البحث وموقفه من النشر ودار النشر وسنة النشر ... الخ

كما تضمن بيانات عن مشكلة البحث والأهداف والأهمية والمنهج والأدوات ، والتعريف الإجرائى للمفاهيم ، ومؤشرات القياس الميدانى والنطاق الجغرافى الذى طبق فيه البحث والعينة ، والعوامل التى حاول الباحث اختبارها، والنتائج التى تم التوصل إليها (انظر صورة من دليل جمع البيانات فى الملاحق) .

(٤) استند جامعوا هذه الدراسات إلى الاطلاع على قوائم الأبحاث المودعة فى مكتبات هذه المؤسسات من ناحية، وسؤال أعضاء الأقسام العلمية التى

---

* يشكر الباحث جميع المعيدين والمدرسين المساعدين -قسم الاجتماع جامعة المنيا- الذين شاركوا فى جمع المادة العلمية من تلك المؤسسات لسنة ١٩٩٢ .

يتوقعوا أن يكون لها اهتمام بذات الموضوع من ناحية ثانية .

(٥) تم استبعاد عدد من الدراسات التى تبين أنها لا تحتوى على البيانات المطلوبة، بالإضافة إلى عدد من الدراسات التى جاءت فى صورة مقالات نظرية لا تتوافق مع طبيعة وأهداف هذه الدراسة .

(٦) انتهى الباحث هنا إلى عرض وتحليل ٢٢ دراسة ميدانية تضم ثمانى رسائل للماجستير، واحدى عشر رسالة للدكتوراه ، إضافة إلى دراستين ضمن مقتضيات الحصول على دبلوم عال، ودراسة أخرى أجرتها إدارة البحوث بالشئون الاجتماعية

(٧) ألحق الباحث قائمة بالدراسات التى تم تحليلها فى هذه الدراسة التحليلية ، وذلك ضمن المراجع التى استندت إليها هذه الدراسة والمدونة فى نهايتها .

هذا وسيتم عرض الدراسة التحليلية حسب العناصر التالية :

١- القضايا المحورية فى دراسات المشاركة .

٢- المشاركة كمفهوم إجرائى فى الدراسات السابقة .

٣- النطاقات الجغرافية وعينات دراسات المشاركة .

٤- أساليب البحث وأدوات جمع البيانات فى دراسات المشاركة .

٥- المؤشرات الميدانية لقياس المشاركة فى دراسات المشاركة .

٦- عوامل المشاركة فى دراسات المشاركة وتتضمن :

أ- عوامل بنائية اجتماعية .

ب- عوامل خاصة بالأطر التنظيمية للمشاركة .

جـ- عوامل خاصة بطبيعة البرنامج ونوع المشاركة المطلوبة .

٧- أهم النتائج التى توصلت إليها دراسات المشاركة وتتضمن :

أ- نتائج خاصة بالعناصر البنائية .

ب- نتائج خاصة بطبيعة التنظيم الذى تتم من خلاله المشاركة.

جـ- نتائج خاصة بطبيعة البرنامج ونوع المشاركة المتوقعة .

القضايا المحورية فى دراسات المشاركة :

موضوع "المشاركة الشعبية" فى المجال الاجتماعى من الموضوعات الهامة التى تستحق أن تستحوذ على اهتمام الباحثين فى ميادين العلوم الاجتماعية والتنموية المختلفة فى المجتمع المصرى ٠٠ وقضية المشاركة الشعبية فى المجال الاجتماعى – ورغم هذا التحديد– ليست قضية واحدة محدودة أحاديةِ العنصر والنظرة، وإنما هى ميدان واسع يتضمن عدداً كبيراً من العناصر والقضايا المحورية٠ ويختلف الباحثون بالطبع من حيث تصورهم لهذا الميدان ومن حيث العناصر والأبعاد والأسئلة التى تستحق جهدهم البحثى فى هذا الميدان٠٠ وضمن الأبعاد والمحاور المنطقية التى تمثل قضايا أساسية فى دراسة المشاركة نجد مثلاً : ماهية المشاركة الشعبية، المقصود بالمجال الاجتماعى، أى المجالات الاجتماعية؟ ومشاركة من ؟ والمشاركة فى ماذا ، صور المشاركة ، درجات المشاركة ، دينامية عملية المشاركة ، المشاركة التلقائية غير المنظمة والمشاركة من خلال مؤسسات منظمة ، صور العزوف عن المشاركة ، العوامل المرتبطة بتشجيع المشاركة والعوامل المعوقة للمشاركة٠ ٠الخ٠

ونهدف فى هذا العنصر إلى تحديد موقف دراسات المشاركة من هذه القضايا المحورية، ورسم صورة لأهم القضايا التى استحوذت على اهتمام الباحثين ووجهت أبحاثهم ودراساتهم فى هذا الموضوع٠

والواقع أن هناك عدداً من دراسات المشاركة فى المجال الاجتماعى تعامل مع

قضية المشاركة تعاملاً كلياً محاولاً تحديد *العوامل المؤدية إلى المشاركة والعوامل المعوقة لها فى نفس الوقت* (سوسن عثمان – محمد مصطفى حبشى – نوال خليل – وداد مصطفى) ٠

ومن الناحية العملية فإن هذا التناول لعملية المشاركة قد يقدم بيانات عن وجهى العملة بالنسبة للمشاركة فى مجتمع الدراسة، ولكن مثل هذه الدراسات قد تواجه إشكالية منهجية حيث تعجز مثل هذه الدراسات عن التركيز على اختبار علمى لمجموعة متسقة من العوامل ذات الطبيعة الواحدة. فمن الناحية المنهجية الكلاسيكية يجب أن يحدد الباحث عدداً من العوامل المؤدية إلى تشجيع المشاركة أو تلك المؤدية إلى إعاقتها حتى يمكن تحقيق الضبط المنهجى فى اختبار الفروض الأساسية لدراسته. والإصرار على الإجابة على عنصرى هذا السؤال (العوامل المشجعة - العوامل المعوقة) يؤدى إلى بعض الخلل المنهجى فى الدراسة. ولذلك فقد اعتمدت دراسة سوسن عثمان مثلاً على اختيار عينتين لتحقيق دراستها، وفيما يتعلق بتحديد المعوقات اكتفت بتدوين استطلاع رأى الأعضاء المشاركين بالفعل فى الجمعيات الأهلية عن تصوراتهم لهذه المعوقات وفى مثل هذه الحالة تكون الباحثة قد رصدت تصورات فئة من المواطنين للمعوقات أكثر من توصلها إلى نتائج علمية موضوعية لهذه المعوقات، فالمواطن ليس باحثاً سوسيولوجيا يقوم بتفسير الواقع، وإنما هو وسيط يصف ما يدور فى الواقع للباحث ، وتبدأ مهمة الباحث بعد ذلك فى ربط متغيرات الواقع ببعضها وتفسيرها .

وقد فعلت وداد مصطفى نفس الشئ حينما رصدت تصورات المبحوثين لما يرونه من عوامل مشجعه أو معوقة للمشاركة. أما نوال خليل فقد حددت مجموعة من العوامل التى حاولت اختبار علاقتها بالمشاركة وحاولت الربط مثلاً بين طبيعة علاقة العضو - فى الجمعية أو المجتمع - بباقى الأعضاء ومدى مشاركته، وبالتالى تكون حاولت اختبار صورتى الفرض العلمى التاليتين :

- هناك علاقة إيجابية بين عمق علاقة العضو ببقية أعضاء الجماعة أو المجتمع، وبين مشاركته الفعالة فى الجماعة .
- هناك علاقة إيجابية بين العلاقة السيئة للعضو بباقى الأعضاء وبين عزوفه عن المشاركة مع أعضاء الجماعة .

أما محمد مصطفى حبشى *فقد استخدم بعداً ديناميكاً* فى دراسته مع استخدامه أيضاً لرأى المبحوث فى تفسير الواقع، حيث تتبع المواطنين الذين اقبلوا على المشاركة وسألهم عن أسباب إقبالهم، ثم سأل الذين استمروا فى المشاركة عن سبب استمرارهم ، ثم عاد إلى الذين انقطعوا عن المشاركة فسألهم عن أسباب انقطاعهم.

أما وفاء مصطفى فقد اكتفت بالتركيز على تحليل معوقات المشاركة (فى المجتمعات المستحدثة). وقد ساعدهم هذا فى تحديد الأسباب البنائية التى تعوق المشاركة فى المجتمعات حديثة التكوين.

ومن ناحية أخرى فقد جمعت بعض الدراسات بين ***النظر إلى المشاركة كمتغير تابع والمشاركة كمتغير مستقل فى نفس الوقت*** **(أحمد رأفت عبد الجواد)** . حيث ركزت على العوامل التى تؤدى إلى المشاركة من ناحية، والنتائج المترتبة على المشاركة فى مجالات التنمية من ناحية أخرى، فى حين ركزت دراسة أخرى (أحمد أنور حسين) على النتائج التنموية المترتبة على المشاركة أو بمعنى آخر دور الجهود الذاتية فى التنمية .

هذا فى حين ركز عدد كبير من الدراسات على تناول المشاركة كمتغير تابع حيث اهتم بالعوامل المؤثرة فى المشاركة مع اختلاف بينها فى نوعية العوامل التى يتم اختبارها علمياً (أحمد مصطفى خاطر - سعاد القرش - عائشة عثمان - عبد الحليم رضا - محمد صبرى النمر - نادية العطار). وقد ركزت بعض هذه الدراسات على *عوامل نسقية خاصة بالبناء الاجتماعى* وانعكاساته فى مجموعة الخصائص الاقتصادية الاجتماعية على الأعضاء مثل نسق القيم فى المجتمع الريفى، والنسق القيمى لأبناء الجيل الجديد فى مقابل النسق القيمى لجيل الآباء، وتباين المستويات الاجتماعية الاقتصادية للأحياء المختلفة ودورها فى المشاركة، والعوامل الاجتماعية الاقتصادية المرتبطة بمشاركة المرأة بصفة خاصة، وغيرها. فى حين ركز البعض

الآخر على ***أثر طبيعة وديناميات أطر المشاركة وتنظيمها*** على عملية المشاركة ذاتها مثل التوجه الديني للتنظيم الأهلي، وارتباط البرامج المطروحه للمشاركة باحتياجات أساسية للمواطنين، وحجم المشاركة المطلوبة ونوعها، ومدى توافر حوافز اقتصادية فردية للمشاركين، وطبيعة علاقة التنظيم الأهلي (الجمعية) ببقية التنظيمات أو المؤسسات على المستوى المحلي. وكذلك دور الأمانات الحكومية المقدمة للتنظيمات الأهلية في تحديد حجم وصور المشاركة .

هذا في حين اكتفت دراسة أخرى بتقديم ***صورة وصفية وتقويمية لما تقوم به التنظيمات الأهلية*** من جهود وبرامج في المجتمع دون التركيز على أسباب زيادة أو نقص هذه الجهود (وزارة الشئون الاجتماعية).

وفي حين اكتفت هذه الدراسات السابقة جميعها برصد الواقع وتحليله فيما يتعلق بعملية المشاركة ركزت ثلاث دراسات أخرى (**أحمد فوزي مصطفى – عصام عبد الرازق – ماجدي عاطف محفوظ**) ***على اطار تغيير هذا الواقع*** حيث استخدمت ما يعرف في الخدمة الاجتماعية بالتدخل المهني Professional intervention لإحداث تغيير في اتجاهات الناس وممارساتهم في المشاركة. وقد ركزت هذه الدراسات الثلاث على اختيار تنظيم واحد هو مركز الشباب ، والتركيز على الأعضاء المنضمين بالفعل إلى هذا التنظيم في محاولة لزيادة درجة مشاركتهم داخله .

ونخلص من هذا إلى أن القضايا المحورية التي شغلت دراسات المشاركة هي :

(١) رصد واقع المشاركة في المجتمع مع التركيز على المشاركة التي تتم من خلال تنظيمات رسمية .

(٢) الكشف عن العوامل (النسقية والتنظيمية) التي تؤدي إلى تشجيع المشاركة والتي تعوقها .

(٣) الكشف عن دور المشاركة الشعبية والجهود الذاتية فى تنمية المجتمع .

(٤) استخدام البحوث الإجرائية Action Research فى اختبار طرق تشجيع المزيد من المشاركة من خلال التدخل المهنى للباحثين فى الخدمة الاجتماعية .

المشاركة كمفهوم إجرائى فى الدراسات السابقة :

"المشاركة" لفظة لغوية تمثل مفهوماً جماعياً عن مدلولات فى الواقع .. والمشاركة كمفهوم عام لا يعبر عن موقف أو عنصر محدد فى الواقع، وإنما هو يصف مجموعة من المواقف والممارسات المتعددة التى تتم فى الواقع. وبالتالى فإن هذه اللفظة بذاتها قد تترك انطباعاً متقارباً فى الأذهان ولكنها تحتاج إلى تعريف لهذا المفهوم يجمع كل خواصه وعناصره جمعاً شاملاً لكل الخصائص الأساسية ومانعاً لدخول مواقف وعناصر أخرى للاختلاط بدلالات هذا المفهوم فى الأذهان .

وعملية تحديد المفاهيم وتعريفها من العمليات الشائكة جداً فى العلوم عامة وفى العلوم الإنسانية بصفة خاصة. غير أن طرح تعريف عام للمفهوم على الرغم من صعوبته قد لايكون كافياً لأداء مهمة البحث العلمى الميدانى. فالتعريف العام للمفهوم قد يحتوى عدداً كبيراً من المواقف الواقعية التى لا يستطيع الباحث أن يرصدها فى الواقع. فالقول مثلاً بأن التعريف العام للمشاركة هو "كل نشاط يقوم به الفرد فى المجتمع بهدف مساعدة الآخرين بصورة تلقائية أو من خلال هيئات منظمة ودون انتظار لمقابل أو عائد مادى" قد نقبله كتعريف عام ، ولكننا لا نستطيع عند إجراء بحث ميدانى عن المشاركة أن نلاحظ كل العناصر والمواقف التى ينطبق عليها هذا التعريف. ولذلك فإن الباحث يضطر إلى وضع تعريف إجرائى Operational definition حسب دراسته .

والتعريف الإجرائى للمفهوم هو تحديد للصور الواقعية القابلة للملاحظة والعد والتى سيحتبرها الباحث دلالات واقعية كافية لما يقصده بهذا المفهوم ٠

والتعريف الإجرائى للمفهوم أكثر اقتراباً للواقع الذى تتم دراسته، وأقل اشتمالاً على جميع المدلولات العامة للمفهوم٠ ومن ثم فإن التعرف على المفهوم من الناحية الإجرائية هام فى معرفة حجم وصور الواقع الذى تمت دراسته ٠

فما هى الصور الواقعية التى رصدها الباحثون فى دراسات المشاركة للتعبير الإجرائى عن هذا المفهوم؟

من واقع الدراسات المتعلقة بالمشاركة فى المجال الاجتماعى والتى عرضنا لها هنا يمكن القول أنها اختلفت فى تحديد المفهوم اجرائيا ٠

وفى واحدة من هذه الدراسات (**نادية شفيق العطار**) يتسع المفهوم الإجرائى للمشاركة ليتدخل مع صور النشاط المهنى أو المتعلق بأنشطة الدور الاجتماعى٠ وقد اعتبرت هذه الدراسة أن المشاركة تعنى قيام (المرأة) بدور فى الأعمال المنزلية أو الأسرية التى تحقق عائداً اقتصادياً للأسرة كتربية الدواجن وتصنيع الألبان والأعمال الإنتاجية المكملة لنشاط الأسرة الزراعى، بالإضافة طبعاً إلى قيامها بالأعمال الحرفية والتجارية وتولى الوظائف العامة ٠

ونظراً لأن هذه الدراسة تركز على مشاركة المرأة نظراً لأن الطابع الاجتماعى السائد عن دور المرأة فى الريف هو القيام بالأنشطة الخدمية الأسرية فقط، فإن الباحثة اعتبرت أن مشاركة المرأة تعنى قيامها بأنشطة ذات طبيعة إنتاجية أو مهنية داخل المنزل أو خارجه ٠

وهناك بعض الدراسات التى اعتبرت أن *الوعى بالمشكلات فى المجتمع والوعى بقدرة الأهالى* - فى مقابل الحكومة- على القيام *بدور فى حل هذه المشكلات* يعتبر مفهوماً إجرائياً للمشاركة (سوسن عثمان) كما اعتبرت دراسة أخرى أن معرفة المواطنين بالجمعيات الأهلية القائمة فى مجتمعاتهم تعبير إجرائى عن المشاركة (وزارة الشئون الاجتماعية) .

وهناك بعض الدراسات التى اعتبرت *توافر مجموعة من القيم الإيجابية نحو المشاركة* تعبيراً إجرائياً عن المشاركة (أحمد فوزى مصطفى - عصام عبدالرازق - ماجدى عاطف محفوظ) . ومن هذه القيم والاتجاهات المعبرة إجرائياً عن المشاركة مساعدة الآخرين دون النظر إلى عائد مادى ، ترشيد الإنفاق الذاتى ، الأدخار ، محاربة الشائعات والتبرع بالدم وتنظيف شوارع الحى أو القرية والمساهمة فى برامج محو الأمية وغيرها .

وللمشاركة فى المجال الاجتماعى شكلان أحدهما يتم من خلال صور التعاون التلقائية أو التكافل الاجتماعى والمساندة المتبادلة بصورة غير منظمة تنظيماً رسمياً ، والثانى هو صور المشاركة من خلال التنظيمات الأهلية ذات الطبيعة الرسمية فيما يعرف من جمعيات أهلية ومراكز شباب ومجالس آباء ومجالس محلية وغيرها . وهناك بعض الدراسات التى أدخلت فى المفهوم الإجرائى للمشاركة *صور التعاون التلقائية* هذه (أحمد مصطفى خاطر - عائشة عثمان - محمد أنور حسين - محمد مصطفى حبشى) *فى حين أن السمة الغالبة على دراسات المشاركة فى المجال الاجتماعى هى النظر إجرائياً إلى مفهوم المشاركة باعتباره صور التعاون التى تتم من خلال تنظيمات رسمية* سواء كانت تنظيمات أهلية كالجمعيات الزراعية (أحمد رأفت) أو مراكز شباب (أحمد فوزى مصطفى - عصام عبد الرازق -

ماجدى عاطف محفوظ - محمد مجدى النمر) أو المجالس المحلية (عائشة عثمان - ليلى سليمان محمد) أو الجمعيات الأهلية الخدمية والتنموية (أحمد رأفت - أحمد مصطفى خاطر - أحمد وفاء حسن - سعاد القرش - سوسن عثمان - عائشة عثمان - عبد الرحيم محمود - فوزى عبد العظيم - ليلى سليمان - محمد أنور حسين - نوال على خليل - وفاء محمد مصطفى) .

وفى اطار النظر إلى مفهوم المشاركة إجرائياً باعتباره صور المشاركة من خلال هذه التنظيمات الأهلية الرسمية، تباينت الشواهد الواقعية لما يعتبر مشاركة وهناك دراسة واحدة (وداد مصطفى شاهين) اعتبرت أن مجرد الاستفادة من خدمات الجمعية تعبير عن المشاركة، فى حين اعتبرت نسبة كبيرة من الدراسات أن المشاركة تعنى العضوية فى جمعيات أهلية. ويمكن ترتيب الأبعاد الإجرائية للعضوية فى الجمعيات حسب هذه الدراسات إلى ما يلى :

- العضوية فى الجمعية العمومية لتلك الجمعيات .
- حضور اجتماعات الجمعية العمومية .
- الترشيح لمنصب عضو مجلس إدارة أو رئيس مجلس إدارة .
- الفوز بمنصب عضو أو رئيس مجلس إدارة .
- حضور اجتماعات مجلس الإدارة .
- المشاركة بالمال أو الجهد فى التخطيط أو التنفيذ لواحد أو أكثر من أنشطة وبرامج ومشروعات مجلس الإدارة .

وهكذا يمكن أن نخلص إلى مجموعة من النقاط الهامة فيما يتعلق بالمفهوم الإجرائى للمشاركة كما ورد فى هذه الدراسات :

- أن هذه الدراسات تختلف فيما بينها فيما تنظر إليه على أنه مشاركة فى الواقع، ويتراوح هذا الاختلاف بدءاً من مجرد التعاون التلقائى والمساندة المتبادلة فى المجتمع على أنها مشاركة وحتى تولى منصب

فى هيئة منظمة لإدارة أنشطة المشاركة، وكذلك يتراوح هذا الاختلاف من مجرد الاستفادة بخدمات متاحة فى مجتمع، وحتى الاسهام المكثف بكل صوره المادية والمعنوية فى إنجاح مشروعات قائمة على الجهد الذاتى للمجتمع. حتى أنه يصعب النظر إلى هذه الدراسات باعتبارها دراسات لظاهره اجتماعية واحدة .

- أن هذه الدراسات قد وحدت بين النشاط المهنى والنشاط المرتبط بالدور الاجتماعى وبين النشاط الطوعى. كما وحدت أيضاً بين توافر قيم واتجاهات نحو المشاركة وتوافر وعى بما هو متاح من صور المشاركة وبين الممارسة الفعلية للفعل المشارك.
- أن هذه الدراسات لم تميز بين درجة وأخرى من درجات المشاركة الفعلية، إذ نظرت فى النهاية إلى المشاركة بصورة واحدة بدءاً من المستفيد من الخدمة المتاحة مرة واحدة أو أكثر، ومرورا بمن تتوافر فيه مجموعة من المعرفة والقيم والاتجاهات الإيجابية ، وحتى ممارسة جميع الأنشطة المشاركة الفعالة. فالجميع فى النهاية يعتبر مشاركاً .

النطاقات الجغرافية وعينات دراسات المشاركة :

الأساس المثالى للبحث العلمى هو القيام بدراسة جميع الشواهد الواقعية المعبرة عن الظاهرة التى تتم دراستها للتوصل إلى فهم وتحليل القاعدة أو القانون الذى يحكم هذه الظاهرة فى علاقتها بالظواهر الأخرى.. ولكن العلم بطبعه اقتصادى النزعة ولذلك فإن دراسة القدر الكافى من الشواهد المعبرة عن الظاهرة هو الحد المطلوب الذى يلتزم به الباحث. ولهذا السبب فإن الباحث العلمى يسعى دائماً إلى اختزال العدد الملاحظ من الشواهد طالما أن ذلك فى النهاية يبقى على القدرة على تعميم نتائج البحث على بقية الشواهد الأخرى التى لم تشتمل عليها الدراسة. ومن هنا فإن قضيتى التمثيل والتعميم ترتبطان كقضيتين منهجيتين ارتباطاً أساسياً .

وعلى مستوى البحث فى العلوم الاجتماعية فإن الباحث يجب أن يدرك أن حدود التعميم لنتائج بحثه تعتمد على مقدار التماثل بين المفردات التى أجرى عليها دراسته وبين المفردات التى أغفلها . والافتراض البسيط هنا - وربما الساذج أحياناً - هو أن الباحث ينظر إلى عينة دراسته على أنها مماثلة ومعبرة عن المجتمع الكلى للدراسة. ويصبح الأمر أكثر سذاجه حينما يفترض الباحث أن عينة دراسته ليست معبرة فقط عن المجتمع الجغرافى المحدود (قرية أو مدينة) الذى اعتبره إطاراً لسحب العينة، وإنما معبرة عن الوحدة الاجتماعية الأكبر (المجتمع القومى) .

ونحاول هنا أن نعرض بالتحليل لمدى توافر القدرة على النظر لمجموعة الدراسات التى بين أيدينا عن المشاركة فى المجال الاجتماعى، باعتبارها تقدم لنا صورة من ظاهرة المشاركة فى المجتمع المصرى (كوحدة اجتماعية كبرى).

وهذه الدراسات بالطبع ليست حصراً شاملاً لكل دراسات المشاركة - فى المجال الاجتماعى - فى المجتمع المصرى، ولكنه عدد من الدراسات التى توحى باتجاه معين لنمط دراسات المشاركة .

ونظرة سريعة إلى الأطر الجغرافية التى أجريت عليها هذه الدراسات تؤكد حقيقة أولى هى غياب الدراسات القومية التى تصف أو تحلل ظاهرة المشاركة فى المجال الاجتماعى. فلا يوجد من بين هذه الدراسات دراسة واحدة تدعى تناولها للمشاركة فى المجتمع المصرى عموماً وبالتالى فإن دراسات المشاركة لم تغطى جغرافياً كل المجتمع المصرى ولا توجد عينة دراسة تمثل المجتمع المصرى تمثيلاً مناسباً .

وإذا بدأنا بتوزيع الدراسات على الأقسام الإدارية (المحافظات) للجمهورية نجد أن محافظة القاهرة حظيت بالعدد الأكبر من هذه الدراسات (**أحمد فوزى مصطفى- أحمد وفاء زيتون - سوسن عثمان - عبد الحليم رضا - عصام عبد الرازق - ماجدى عاطف محفوظ - نوال على كامل - وداد مصطفى شاهين- سعاد القرش**) فى حين أجريت دراستان بمحافظة الجيزة (**لولى سليمان - نادية شاكر العطار**) ودراستان بمحافظة المنيا (**أحمد رأفت - محمد مصطفى حبشى**) ثم دراسة واحدة بكل من المنوفية والدقهلية والإسكندرية والإسماعيلية ومطروح. ولا توجد إلا دراسة واحدة شمل نطاقها الجغرافى سبع محافظات هى بنى سويف - الفيوم - أسيوط - سوهاج - قنا - أسوان (**عبد الرحيم محمود**).

ومن الطريف أن تنال القاهرة أكبر نسبة من الجهود البحثية شأنها فى ذلك شأن ما تناله دائماً من النسب الغالبة من الاهتمام فى معظم شئون الحياة وخدماتها وإذا افترضنا أن للقاهرة طبيعة خاصة - كأكبر تجمع حضرى فى مصر عامة فإننا نسلم بالتالى بأن تكون نتائج دراسات المشاركة هذه غير معبرة عن المجتمع المصرى.

وعلى مستوى آخر، ونظراً لأن القاهرة مجتمع حضرى فقد أثرت الدراسات التى أجريت على القاهرة على نسبة الدراسات التى أجريت فى الريف. فبالإضافة إلى

تلك الدراسات،جاءت دراسة واحدة من دراسات محافظة المنيا على قطاع الحضر (**محمد مصطفى حبشى**) وكذلك الدراسة التى أجريت بالإسكندرية (**محمد صبرى النمر**) والدراسة التى أجريت بالإسماعيلية (**وفاء هانم مصطفى**) وكذلك الدراسة التى أجريت على محافظة مطروح (**الشئون الاجتماعية**). فى حين جاءت نسبة أقل من الدراسات التى أجريت على القطاع الريفى (**فوزى عبد العظيم- ليلى سليمان محمد- أحمد رأفت - أحمد مصطفى خاطر ———— محمد حسن إسماعيل - نادية شفيق العطار**).

ومن زاوية أخرى فقد ركزت بعض الدراسات التى أجريت على القطاع الحضرى على أكثر من مستوى حضرى حيث تضمنت أحياء حضرية ذات مستوى اقتصادى واجتماعى عالى وأخرى ذات مستوى منخفض (**سعاد القرش - محمد صبرى النمر**) فى حين ركزت دراسات أخرى على حضر متخلف (**سوسن عثمان - عبد الحليم رضا**) وركزت دراسات أخرى على حضر مستحدث أو المدن الجديدة (**ماجدى عاطف محفوظ - وداد شاهين - وفاء هانم مصطفى**) أما الدراسات التى أجريت على القطاع الريفى فقد ركزت بعض دراساتها على أكثر من قرية (**ليلى سليمان - أحمد رأفت - أحمد مصطفى خاطر**) بينما اكتفت أخرى بتطبيق الدراسة على قرية واحدة (**عائشة عثمان - فوزى عبد العظيم - محمد حسن إسماعيل- نادية شفيق العطار**).

وسواء كانت الدراسات التى أجريت على أكثر من مجتمع (أكثر من قرية أو أكثر من حى) تمت فى القطاع الحضرى أو فى القطاع الريفى، فإنها لم تأخذ فى تحليلها تباين تلك الأنساق البنائية بين القرى أو الأحياء التى تتم دراستها، وإنما تعاملت كل دراسة - غالباً - مع عينة الوحدات التى درستها (ريفية كانت أم حضرية) على أنها عينة لمجتمع واحد. ومن هنا لم تقدم هذه الدراسات أى نتائج محددة تقيم تمايزا بين المشاركة فى قرية وأخرى أو فى حى وآخر، إذ لم تتم المقارنة بين عينة القرى

أو الأحياء التى أجريت عليها الدراسة بقدر ما أقيمت على أساس تباين العينة البحثية كلها فيما بينها على أساس اختلاف مفرداتها جميعاً من حيث الخصائص الاقتصادية الاجتماعية .

وهكذا فإن هذه الدراسات التى نعرض لها عن المشاركة لم تلمس الاختلافات القائمة فى ظاهرة المشاركة بين الوحدات الصغرى داخل المجتمع المصرى بشكل واضح ولعل هذا البعد بالذات هو الذى تحاول الدراسة الراهنة تقديمه من خلال المقارنة بين قريتين إحداهما نامية والثانية متخلفة.

وإذا كانت غالبية هذه الدراسات لم تجر على المستوى القومى من ناحية كما لم تمثل المحافظات التى أجريت فيها كدراسات تنطبق نتائجها على مستوى المحافظة وإنما على مستوى وحدات أصغر هى القرى أو الأحياء ، فإنها داخل القرية أو الحى تهدف جميعاً إلى تمثيل هذه الوحدات الصغرى، وإنما اختلفت فى ذلك حيث اعتمد بعضها على سحب عينةمن هذه الوحدات ككل فى حين ركزت دراسات أخرى على إطار أصغر هو التنظيم حيث اختارت عينة من داخل تنظيم معين (مركز الشباب أو جمعية تنمية المجتمع أو المجلس المحلى) وبذلك جاءت عينات بعض الدراسات عبارة عن نسبة من أعضاء تنظيم معين من بين مجموعة تنظيمات قائمة على مستوى القرية أو الحى .

ومن الطبيعى أن ترتبط كل دراسة فى اختيار العينة بشروط معينة تتفق والهدف من الدراسة. ولذلك فقد زاوجت بعض الدراسات بين أكثر من عينة فى نفس الدراسة، فبعضها مثلاً سحب عينة من الإطار المجتمعى ككل (عبد الحليم رضا) وبعضها سحب عينة من أرباب الأسر فى مجتمع الدراسة بنسبة معينة بالإضافة إلى عينات وفق شروط أخرى كأن يكون أفراد العينة من أعضاء الجمعيات الأهلية وأعضاء المجلس المحلى (سوسن عثمان - فوزى عبد العظيم) أو أعضاء مجلس

إدارة جمعيات معينة (عبد الرحيم محمود) أو أعضاء الجمعية الزراعية وأعضاء مجلس إدارة جمعية تنمية المجتمع (أحمد رأفت) أو نسبة من المستفيدين ونسبة أخرى من غير المستفيدين من خدمات جمعية معينة (سعاد قرش - وداد مصطفى شاهين) فى حين ركزت بعض الدراسات على اختيار عينة محدودة ذات شروط عمرية معينة من أعضاء تنظيم واحد هو مركز الشباب (عصام عبد الرازق - أحمد فوزى محمد مصطفى - ماجدى عاطف محفوظ).

خلاصة القول أنه فيما يتعلق بالأطر الجغرافية لنظم اختيار العينات لدراسات المشاركة يمكن أن ننتهى إلى ما يلى :

- أنه يندر وجود دراسات ممثله للمستوى القومى .
- أن معظم الدراسات تركز على المحافظات الحضرية وعلى القاهرة بصفة خاصة .
- أن القطاع الحضرى ينال اهتماماً أكبر من دراسات المشاركة عن الريفى.
- أن بعض الدراسات ركز على المشاركة فى المجتمعات المستحدثة ، ولكنها أغفلت الطبيعة الصناعية لهذه المجتمعات .
- أن دراسات المشاركة لم تهتم بالمقارنات بين الإتساق الفرعية فى المجتمع المصرى فلم توجد دراسات مقارنة بين الريف والحضر، أو المستويات المختلفة للأحياء أو القرى بشكل مباشر .
- أن دراسات المشاركة قد اختلفت فيما بينها من حيث النسبة المئوية لسحب العينة فبعضها سحب نسبة ٥٪ وبعضها سحب نسبة ١٠٪ وبعضها اهتم بعدد المفردات أكثر من الاعتناء بالنسبة الممثلة .
- أن أغلب الدراسات قد وضع شروطاً أكثر تحديداً للإطار الذى يسحب منه العينة كشرط العضوية فى تنظيم أو الاستفادة من خدماته أو العضوية القيادية داخل هذا التنظيم مما ضيق فى النهاية من إطار العينة الذى يسمح فى ضوئه بتعميم النتائج .

أساليب البحث وأدوات جمع البيانات في دراسات المشاركة :

أن الأساس المثالى فى الدراسة العملية هو ملاحظة الواقع الذى تتم فيه شواهد الظواهر التى يدرسها :

ويهدف البحث العلمى فى النهاية إلى التوصل إلى حقائق ربطية بين الظواهر . فالباحث العلمى قد يبدأ بوصف الشواهد وتصنيفها وتنميطها ولكنه لن يصل بالجهد العلمى إلى ذروته ما لم يقدم لنا نتائج تشير إلى الأسباب التى توجه الظاهرة التى يدرسها وتؤثر فيها، بل وتوصله إلى حجم هذا التأثير واتجاهه. معنى هذا أن الباحث يشاهد الظواهر فى حالة حركة وتفاعل مع متغيرات أخرى معينة يحاول اختبار دورها وتأثيرها فى الظاهرة التى يدرسها. وهذا يعنى أن الباحث يستخدم الملاحظة فى جمع بيانات عن الواقع ونظراً لتعقد شواهد الواقع وتداخلها فإنه يحدد لنفسه عدداً محدوداً من الشواهد المعبرة عن ظاهرة ما ويرصد علاقتها الواقعية بشواهد الظاهرة التى يدرسها وتحديد مدى ونوع ودرجة تأثيرها على الظاهرة موضع دراسته. وهناك العديد من المشكلات التى تواجه الباحث فى ملاحظة شواهد الواقع التى يهتم برصدها. وفى العلوم الإنسانية يزداد الأمر صعوبة إذ قد توجد بعض الموانع الاجتماعية والإنسانية من ملاحظة هذا الواقع وبالتالى يستخدم الباحثون العلميون بدائل ووسائط عديدة تساعدهم فى جمع بيانات عن هذا الواقع. ومع ذلك فإن الباحث يجب أن يسعى دائماً للحصول على بيانات وتقارير غير مضللة عن هذا الواقع.

وفي دراسات العلوم الاجتماعية توجد العديد من هذه البدائل والوسائط فى جمع بيانات عن شواهد الواقع المدروس . وهناك ثلاثة مداخل محتملة لعملية جمع البيانات هذه، فإما أن يقوم الباحث نفسه بملاحظة الواقع مباشرة، وإما أن يعتمد على تقارير الآخرين ممن يلاحظون هذا الواقع بشكل مباشر، وإما أن يعتمد على تقارير

الشواهد نفسها عن هذا الواقع. ويعتبر هذا المدخل الأخير خاصية تنفرد بها الدراسات الاجتماعية حيث أن الأفراد هنا باعتبارهم شواهد ملاحظة لديهم القدرة التعبيرية (لفظاً أو كتابة) عن ما يحدث فى الواقع .

وقد جاء الطابع السائدفى دراسات المشاركة متمثلاً فى الاعتماد على تقارير الأفراد عن وفهم الاجتماعى، حيث اعتمدت أغلبية هذه الدراسات (١٥ دراسة) على تصميم استمارة استبيان تتضمن اسئلة تمثل استجابة المبحوثين عليها تعبيراً عن ملامح الواقع بالنسبة لكل باحث . وقد استخدمت أربع دراسات أخرى صورة أخرى من نفس المدخل وهو تصميم مقاييس (أحمد أنوزى مصطفى - عصام عبد الرازق - مايدى عطاف محفوظ - ليلى سليمان).

وفى الوقت الذى ركزت أغلبية الدراسات على تقنين استجابات المبحوثين قبلا من خلال صياغة استمارة الأسئلة اعتمدت دراسة واحدة أخرى (محمد حسين إسماعيل) على المقابلة المفتوحة، حيث يدلى المبحوثون بتقاريرهم عن الواقع ولكن بطريقة لا تتقيد بالضرورة على قوالب استمارات محددة .

وقد اعتمدت دراسة واحدة على استخدام تقارير أعدت سلفا وبواسطة آخرين عن الواقع ، حيث استخدمت هذه الدراسة السجلات والبيانات الاحصائية فى جمع بيانات عن الواقع .

ورغم أن استمارة الاستبيان أداة سائدة فى جمع البيانات، فإن تكثيف الاعتماد عليها إلى هذا الحد - والأمر ينطبق على أغلب دراسات العلوم الاجتماعية - يثير تساؤلاً حول تمسك الباحثين باستخدام أحد البدائل فى الحصول على بيانات من الواقع، والإغفال الصارخ فيه البدائل الأخرى .

الخلاصـــة :

أن أغلبية دراسات المشاركة التى نعرض لها هنا قد اعتمدت على استمارة الاستبيان كأداة لجمع بيانات عن الواقع ٠٠ وأن عدداً محدوداً قد استند إلى أدوات أخرى ٠٠ وأن هناك ثلاث دراسات قد صاغت متغيراً معيناً وأدخلته على هذا الواقع (وهنا ما يعرف فى العلوم المعملية بالتجريب ، ويعرف فى دراسات الخدمة الاجتماعية بالتدخل المهنى) ولكن هذه الدراسات الأخيرة عادت فاعتمدت على تقارير المبحوثين (من خلال إجاباتهم على أسئلة المقياس) فى جمع بيانات عن هذا الواقع ٠

المؤشرات الميدانية لقياس المشاركة فى دراسات المشاركة :

أن الواقع الذى يدرسه أى باحث علمى فى أى ميدان من ميادين العلوم، لا يعرض نفسه وفق إرادة الباحث، ورؤيته المنهجية الخاصة ، فأحداث الواقع تتوالى تباعاً فى صورة معقدة يتداخل فيها التأثير والتأثر ٠٠ وعملية الدمج والفصل بين الأحداث وكذلك عملية التصنيف والتنميط وصك المفاهيم للتعبير عن أى حدث أو مجموعة من الأحداث فى الواقع ٠٠ كلها ليست سوى عمليات ذهنية يقوم بها الباحث حتى يتسنى له فهم هذا الواقع ودراسة العلاقة التتابعية والعلية بين أحداثه ٠

ويستخدم الباحث – أى باحث – عدداً ونوعاً محدداً من الأحداث التى يعتبرها معبرة عن الظواهر التى يدرسها من الناحية الواقعية ٠ وهناك بالتالى أحداث تعبر عن الظاهرة التى يراد فهمها وتفسيرها ، وأحداث تعبر عن الظاهرة أو الظواهر التى يراد تبيين تأثيرها على الظاهرة موضع الدراسة، كما أن هناك أحداث تعبر عن صور هذه العلاقة بين الظاهرتين أو مجموع الظواهر التى يراد تبيين علاقات تأثيرها وتأثرها بعضها بالبعض الآخر ٠ وتحديد نوع معين من الأحداث المعبرة عن الظواهر يفيد – ضمن أشياء أخرى– فى تحويل الأحداث الكيفية إلى أرقام يمكن من خلالها التعبير الكمى عن الواقع٠

وتتجاذب الباحث العلمى عمليتان ذهنيتان لازمتان فى تحقيق أهداف البحث إحداهما هى الإرتقاء فوق الأحداث الجزئية الفردية القائمة فى الواقع من خلال "التجريد" حتى يمكن التوصل إلى العموميات ، والثانية هى النزول من المجردات إلى المحسوسات الواقعية المعبرة عن المفاهيم العامة من خلال "التجسيد" وبطريقة أوضح فإن الباحث العلمى الذى يهتم بدراسة المشاركة الشعبية مثلاً يلاحظ فى الواقع الاجتماعى عدداً من الأحداث والأنشطة التى يقوم بها أكثر من فرد. وينتقى الباحث عدداً معيناً من الأحداث والأنشطة ذات الخصائص المشتركة ويسميها "المشاركة الشعبية".

ومفهوم المشاركة الشعبية هنا يصبح مفهوماً مجرداً تمت صياغته للتعبير عن مجموعة من الأحداث الواقعية ودراسة "المشاركة الشعبية" تحتاج إلى النزول إلى الواقع وانتقاء عدد من الأحداث الواقعية المعبرة عما نعنيه بالمشاركة الشعبية. وأحياناً لا يوجد فى الواقع حدث بعينه واضح أو كافى لتجسيد المفهوم المجرد الذى نصيغه للتعبير عن ظواهر الواقع، وإنما قد توجد مؤشرات Indicators للدلالة عليه. وقد يستخدم الباحث مؤشراً واحداً أو عدداً من المؤشرات المتنوعة للدلالة على التواجد الواقعى للظواهر المراد دراستها. فالمؤشرات إذن هى أحداث واقعية تعبر عن تجسيد الظاهرة المراد دراستها أو هى أحداث تدل على تواجد هذه الظاهرة فى الواقع. فالدخل مثلاً أو كمية العملة النقدية التى يتكسبها الفرد مؤشر للمستوى الاقتصادى ، كما أن عدد محاضر الشرطة المحررة بين الأزواج والزوجات أو عدد القضايا المنظورة فى دائرة قضائية معينة والمرتبطة بالنزاع بين الأزواج والزوجات، أو حتى عدد استمارات الطلاق المحررة فى دائرة مدنية معينة كلها – أو بعضها – مؤشرات للتفكك الأسرى. وكذلك فإن عدد المقيدين فى جداول التصويت أو عدد الذين أدلوا بأصواتهم فى عملية انتخابية يعد مؤشراً على المشاركة السياسية، كما أن عدد أعضاء الجمعية العمومية لجمعية أهلية خيرية أو تنموية يعد مؤشراً للمشاركة الاجتماعية ... هكذا .

ولاشك أن فهم ومعرفة المؤشرات الميدانية التى اتخذها الباحث تعبيراً عن الظاهرة التى يدرسها هامة جداً فى الفهم الدقيق للواقع. وهى أيضاً أساسية فى معرفة حدود وأهمية ما توصل إليه من نتائج .

والسؤال الهام هنا هو : *ما هى الأحداث الواقعية التى استخدمها الباحثون كدلالات أو مؤشرات على وجود المشاركة فى المجال الاجتماعى فى دراساتهم؟ هل اعتمدت هذه الدراسات على مؤشر واحد أو مؤشرات متنوعة؟ هل ساعدت هذه المؤشرات فى التمييز بين درجات المشاركة؟*

إن أول ما يلفت النظر فى تحليل هذه الدراسات هو ما سبقت الإشارة إليه من أن غالبية هذه الدراسات لم تلاحظ صور المشاركة كما تتم فى الواقع إنما استندت إلى الاستجابات اللفظية للمبحوثين فى وصف ما يتم من مشاركة بل أن أغلب هذه الدراسات لم تركز على استجابات المبحوثين فى تقرير ما تم من واقع بالفعل ، وإنما فى اتجاههم نحو ما يمكن أن يتم فى واقع افتراضى. فلم تكن اسئلة الاستبيان مثلاً تسأل المبحوث : هل شاركت فى نشاط كذا أو كذا ؟ وإنما جاءت الأسئلة على طريقة : هل يمكن أن تشارك فى كذا ... أو كذا ؟ وبالتالى فإن هذه الدراسات قد استندت إلى التسليم بأن المبحوث الذى يجيب بالإيجاب عما إذا كان قد شارك فى نشاط ما يكون قد وصف الواقع بل والتسليم بأن من يجيب بالإيجاب عما إذا كان لديه الاتجاه للمشاركة فى نشاط ما يكون أيضاً قد وصف هذا الواقع المحتمل .

ومن ناحية أخرى .. وكما سبقت الإشارة أيضاً، فإن المؤشرات الدالة على المشاركة قد تعددت وتنوعت بين الدراسات المختلفة وداخل الدراسة الواحدة، وقد ساعد استخدام الباحثين لاستمارة الاستبيان على الاعتماد على المبحوث كمصدر أحادى لوصف عدد من الأحداث الواقعية المتناثرة التى تصعب ملاحظتها ملاحظة واقعية ولذلك فقد سئل المبحوث عن المشاركة التلقائية التى تتم فى الحياة الاجتماعية

خارج الإطار التنظيمى المتمثل فى الجمعيات الأهلية، وعن المشاركة داخل إطار هذه الجمعيات ٠

وسئل أيضاً عن صور المشاركة بالجهد أو المجال أو الرأى والخبرة ، وسئل عن المشاركة فى عدد من الأنشطة والمجالات كبناء مدرسة أو حضانة أو رصف طريق أو تأسيس مركز اجتماعى أو مقابلة مسئولين ، كما سئل عن المشاركة فى مراحل التخطيط أو التنفيذ أو المتابعة، وسئل عن المساهمة فى تقديم الخدمات وفى الاستفادة من الخدمات ٠ ولاشك أن تعدد المؤشرات إثراء للدراسة٠

وإذا كان تعدد المؤشرات الدالة على ظاهرة واحدة يعتبر سيراً شموليا للواقع الذى تتم دراسته داخل الدراسة الواحدة، فإن تنوع المؤشرات وعدم توحدها بين مجموع الدراسات يوحى بأن هذه الدراسات لا تتناول واقعا واحداً وبالتالى يضعف من تناول نتائج هذه الدراسات مجتمعة باعتبارها تعبر تعبيراً صادقاً عن الواقع الذى تدرسه ٠

ومن الملاحظ أيضاً أن تعدد المؤشرات الميدانية المستخدمة للدلالة على المشاركة فى المجال الاجتماعى، لم يتم التعامل معه بصورة تجميعية ٠ ففيما عدا الدراسات التى استخدمت "المقياس" كتكتيك منهجى ، (**أحمد فوزى مصطفى - عصام عبد الرازق فتح الباب - اجدى عاطف محفوظ - ليلى سليمان محمد**) لم تجمع دراسات المشاركة مجموعة المؤشرات الدالة على المشاركة فى وحدة واحدة وإنما جاءت تحليلاتها لكل مؤشر على حده ٠

وما ينطبق على مؤشرات "المشاركة" كمتغير تابع ينطبق أيضاً على مؤشرات المتغيرات المستقلة فى دراسات المشاركة ، إذا أنها تعددت وتنوعت وتم تحليل كل منها على حده ٠

خلاصـــة الأمر أن دراسات المشاركة فى المجال الاجتماعى :

- استخدمت عدداً ثرياً من المؤشرات الميدانية الدالة على المشاركة ٠
- لم تقدم تحليلاً لظاهرة المشاركة من خلال مجمـوع المؤشـرات الميدانيـة التـى استخدمتها وإنما من خلال التحليل الأحادى لكل مؤشر بمفرده ٠
- لم تعتمد على جمع المؤشرات الميدانية جمعاً مباشراً من خـلال الواقـع، وإنمـا من خلال الاستجابة اللفظية للمبحوثين ٠
- إن هذا الأمر ينطبق علـى المؤشـرات الميدانيـة للمشـاركة كمتغير تـابع، كمـا ينطبق على مؤشرات المتغيرات المستقلة ومؤشـرات العلاقـة الارتباطيـة بيـن المتغيرات ٠

عوامل المشاركة فى المجال الاجتماعى :

تنهض فلسفة العلم بصفة عامة على افتراض أن ما يحدث فى الواقع الطبيعـى أو الاجتماعى يتم نتيجة مسببات وعوامل وأن جهد الباحث العلمى يتمثل فـى صورتـه النهائية فى الكشف عن العوامل التى ساهمت فى تشكيل هذا الواقع والدور النسبى لكل منها٠ وقد ظل الجهد الإنسانى فى تفسير ظواهـر الواقـع يتـردى فـى اسـتخدام عـامل أحادى أو آخر فى تفسير الظواهر الكونية أو الاجتماعية حتى استقر الرأى أخيراً على أنه لا يمكن تفسير ظـاهرة مـا – مهمـا قـل شـأنها وتحـددت طبيعتهـا بإرجاعهـا كليـة وقصرها إلى عامل واحد ٠ ولكـن وبنفس الصـورة أصبـح هنـاك اعتقـاد فـى امكانيـة البحث فى عامل أو مجموعة عوامل ذات طبيعة متشابهة من حيث دورها فـى تشـكيل الواقـع دون الاعتقـاد فـى دورهـا المطلـق والأحـادى فـى تفسير هذا الواقـع٠ وهكـذا اكتسبت التخصصات العلميـة شـرعية نشـاطها ليس فقـط مـن خـلال تناولهـا لظواهـر محددة أصطلح على اعتبارها تخص ميدانا من ميادين العلوم، ولكن من خلال محاولـة تفسير هذه الظواهر بظواهر أخرى تخص نفس الميدان٠ ومن ثـم أصبـح المتخصـص فى علم الاجتماع مثلاً يدرس ظواهر ذات طبيعة اجتماعية ويحاول تفسيرها فى ضـوء ظواهر اجتماعية أخرى ٠

والسلوك الإنسانى هو المظهر الخام للواقع الاجتماعى والذى يضم عدداً من الشواهد التى تستحوذ على اهتمام علماء التاريخ والجغرافيا والاقتصاد والاجتماع وعلم النفس والسياسة وغيرها. ويحاول كل من هؤلاء المتخصصين تفسير هذا الواقع أو بعض عناصره المنتقاه بإرجاعها إلى عوامل تنتمى إلى تخصصه ، فعالم التاريخ يركز على العوامل التاريخية وعالم الجغرافيا يركز على العوامل الجغرافية وعالم الاقتصاد على العوامل الاقتصادية وهكذا .

وقد يعتبر البعض أنه من السذاجة أن نسأل عن معنى الظاهرة الاجتماعية، أو عن الأساس الذى نطلق بناءاً عليه على مجموعة من الشواهد الواقعية فى السلوك الإنسانى أنها ظاهرة اجتماعية. ومن المعروف كلاسيكياً أن عالم الاجتماع الفرنسى اميل دوركيم قد وضع عدداً من الخصائص التى اعتبرها أساسيات فى الإجابة على هذا السؤال. ومن الجدير بالذكر أن دوركيم نفسه فى دراساته الشهيرة قد نظر مثلاً إلى "الدين" على أنه ظاهرة اجتماعية مستنداً إلى أنه لا يوجد تجمع إنسانى يخلو من وجود سلوكيات تخص علاقة الفرد بالعالم الغيبى، فى حين أنه من ناحية أخرى نظر إلى "الانتحار" على أنه ظاهرة اجتماعية مستنداً فى هذه الحالة على أن السلوك الانتحارى – بغض النظر عن مدى عموميته فى ظل المجتمعات الإنسانية – يرتبط بعوامل ذات طبيعة اجتماعية. ولعل هذا يثير الشك من جديد حول القول بأن "المشاركة الشعبية" عموماً تمثل ظاهرة اجتماعية ... فإذا كان هذا القول يستند إلى عمومية الشواهد الواقعية المعبرة عن المشاركة فى مجتمع ما ، فإن مجتمعا آخر قد يتضمن عدداً أكبر من الشواهد التى تدل على العزوف عن المشاركة وبالتالى يصبح العزوف عن المشاركة وليس "المشاركة" هو الظاهرة الاجتماعية .

أما إذا كان القول بوجود "المشاركة" كظاهرة اجتماعية يستند فى أساسه إلى أن هذه الشواهد الواقعية المعبرة عن المشاركة – أو عن العزوف عن المشاركة – يمكن تفسيرها فى ضوء عوامل اجتماعية، فإن هذا يجب أن يأخذ فى اعتباره أن

شواهد المشاركة الشعبية شأنها شأن شواهد السلوك الإنسانى الأخرى تخضع لعوامل بيولوجية ونفسية واقتصادية وتاريخية وجغرافية واجتماعية وإنها لا يمكن أن تفهم فى ضوء مجموعة أحادية من العوامل ٠

والمخرج الوحيد من هذا المأزق هو النظر إلى شواهد المشاركة - أو العزوف عن المشاركة - باعتبارها سلوكيات تفسر فى ضوء كم هائل من العوامل، ولكن يمكن للمتخصصين فى علم اجتماعى بعينة أن يبحثوا فى دور العوامل الاجتماعية الخاصة باهتمامهم فى هذه الظاهرة ٠

والمقصد من هذه المقدمة الطويلة هو التأكيد على أن الباحثين فى دراساتهم - المعروضة هنا - بانطلاقهم الأولى من المشاركة كظاهرة اجتماعية للدراسة ووضعهم لهذا المفهوم فى عناوين دراساتهم ، قد انحرف بتوجههم وجهدهم البحثى ، بحيث ركزوا على الجانب المحدود من الظاهرة على حساب الجانب العام منها، وبالتالى ركزوا على تحليل وتفسير عوامل المشاركة وليس عوامل العزوف عن المشاركة ٠

وقد ساعدت رؤيتهم الخاصة للمشاركة باعتبارها النشاط الذى يقوم به الأفراد من المواطنين فى تدعيم وتنفيذ برامج الحكومة ووفق أطرها التنظيمية ساعدت هذه الرؤية على إغفال جوانب المشاركة بين المواطنين أنفسهم - ولاشك أن هذه الصورة الأخيرة لها من الشواهد الواقعية ما يضفى الشرعية على دراستها أكثر من الاهتمام بالمشاركة الشعبية فى برامج الحكومة ٠

وقد ترتب على توجه الباحثين على نحو ما أوضحنا أن يختاروا عينات ممن توافرت فيهم مؤشرات المشاركة بالفعل ، حيث اختير مثلاً أعضاء الجمعية الأهلية أو أعضاء مجالس إدارات الجمعيات أو أعضاء مراكز الشباب٠٠الخ ٠ ويمثل هؤلاء الفئة المشاركة - وإن كانت محدودة - فى مقابل الفئة الأكبر من غير المشاركين٠

وهذا الإجراء صحيح من الناحية المنهجية فالإجابة على السؤال القائل لماذا يشارك المشاركون أو ما هي عوامل المشاركة بالنسبة لهم أمر ممكن من الناحية المنهجية، ولكن ومن الناحية الواقعية يبقى السؤال الأهم وهو : *لماذا لا تشارك الفئة الأكبر من المجتمع؟*

والواقع أن الباحثين فى دراسات المشاركة قد اضطروا إلى الانصياع للواقع بطريقتين أولاهما هى أن عدداً منهم قد عرض فى سياق نتائجه العوامل المرتبطة بعدم المشاركة أكثر من تلك المرتبطة بالمشاركة ، والثانية أن العديد من العوامل التى رصدها ارتباطاً بالمشاركة الشعبية جاءت مرتبطة بطبيعة التنظيم والبرامج التى تطرحها الحكومة من ناحية وبمدى توافر تحقيق الحد الأدنى للمشاركة من ناحية أخرى كما ستتضح من خلال عرض نتائج هذه الدراسات .

ويمكن تقسيم العوامل الخاصة بالمشاركة والتى مثلت طابعاً عاماً فى دراسات المشاركة المعروضة هنا إلى العوامل الآتية :

أولاً : عوامل بنائية اجتماعية :

ومنها طبيعة البناء الاجتماعى الاقتصادى للمجتمع الكلى للدراسة حيث تم التركيز على المستوى العام للوحدة الحضرية **(عبد الحليم رضا)** أو الفروق بين المستويات الاقتصادية الاجتماعية للأحياء الحضرية وإنعكاسها على المشاركة **(سوسن عثمان)** أو طبيعة النسق القيمى وعلاقته بالمشاركة **(أحمد مصطفى خاطر – محمد صبرى فؤاد النمر)** أو درجة التجانس فى المجتمع **(الجديد)** ومدى الإحساس بالاغتراب داخل البناء الاجتماعى **(وفاء هانم مصطفى – أحمد وفاء زيتون)** أو مجموعة الخصائص الاجتماعية الاقتصادية للفئات داخل المجتمع **(أحمد رأفت عبد الجواد – عائشة عثمان – نادية العطار – نوال خليل)** .

ثانياً: عوامل خاصة بطبيعة التنظيم الذى تتم من خلاله المشاركة :

- مثل درجة بساطة أو تعقد التنظيم (عبد الحليم رضا) وطبيعة الإجراءات التنظيمية (فوزى عبد العظيم) وعلاقة التنظيم بالتنظيمات الأخرى أفقياً ورأسياً (ليلى سليمان محمد) وطريقة إدارة مجلس الإدارة (وزارة الشئون الاجتماعية) وعلاقة العضو بباقى الأعضاء داخل التنظيم (نوال خليل) .

ثالثاً: عوامل خاصة بطبيعة البرنامج ونوع المشاركة المتوقعة :

- ومنها طبيعة النشاط من حيث تحقيقه لاحتياجات أساسية (أحمد رأفت عبدالجواد - سوسن عثمان - عبد الحليم رضا - فوزى عبد العظيم - ليلى سليمان محمد - محمد مصطفى حبشى) ومنها أيضاً حجم المشاركة المطلوبة ونوعها والتى تشير إلى أهمية محدودية الجهد المطلوب فى المشاركة (أحمد مصطفى خاطر - عبد الحليم رضا) وبساطة المهارات اللازمة للمشاركة (وداد مصطفى شاهين) والخبرات السابقة ذات الطبيعة المرتبطة فى هذه البرامج (أحمد فوزى مصطفى - عصام عبد الرازق فتح الباب - ماجدى عاطف محفوظ) بالإضافة إلى مصداقية القادة والمسئولين الحكوميين فى تنفيذ هذه البرامج (أحمد رأفت عبد الجواد - عبد الحليم رضا - محمد حسين إسماعيل - نوال خليل - وداد مصطفى شاهين)، ومدى توافر حوافز فردية شخصية من المشاركة (أحمد رأفت عبد الجواد - أحمد مصطفى خاطر) .

ثانياً: عوامل خاصة بطبيعة التنظيم الذي تتم من خلاله المشاركة :

- مثل درجة بساطة أو تعقد التنظيم (عبد الحليم رضا) وطبيعة الإجراءات التنظيمية (فوزى عبد العظيم) وعلاقة التنظيم بالتنظيمات الأخرى أفقياً ورأسياً (ليلى سليمان محمد) وطريقة إدارة مجلس الإدارة (وزارة الشئون الاجتماعية) وعلاقة العضو بباقى الأعضاء داخل التنظيم (نوال خليل) .

ثالثاً: عوامل خاصة بطبيعة البرنامج ونوع المشاركة المتوقعة :

- ومنها طبيعة النشاط من حيث تحقيقه لاحتياجات أساسية (أحمد رأفت عبدالجواد - سوسن عثمان - عبد الحليم رضا - فوزى عبد العظيم - ليلى سليمان محمد - محمد مصطفى حبشى) ومنها أيضاً حجم المشاركة المطلوبة ونوعها والتى تشير إلى أهمية محدودية الجهد المطلوب فى المشاركة (أحمد مصطفى خاطر - عبد الحليم رضا) وبساطة المهارات اللازمة للمشاركة (وداد مصطفى شاهين) والخبرات السابقة ذات الطبيعة المرتبطة فى هذه البرامج (أحمد فوزى مصطفى - عصام عبد الرازق فتح الباب - ماجدى عاطف محفوظ) بالإضافة إلى مصداقية القادة والمسئولين الحكوميين فى تنفيذ هذه البرامج (أحمد رأفت عبد الجواد - عبد الحليم رضا - محمد حسين إسماعيل - نوال خليل - وداد مصطفى شاهين)، ومدى توافر حوافز فردية شخصية من المشاركة (أحمد رأفت عبد الجواد - أحمد مصطفى خاطر) .

أهم نتائج دراسات المشاركة :

ذكرنا فيما سبق أن الدراسات التى أختيرت هنا يركز أغلبها على تناول المشاركة كظاهرة تستحق التفسير، أو كمتغير تابع بلغة منهجية. وقد صنفنا العوامل التى ركزت عليها هذه الدراسات فى ثلاثة أنماط من العوامل، وهى العوامل الخاصة بالبناء الاجتماعى والثانية الخاصة بالإطار التنظيمى أما الثالثة فهى الخاصة بطبيعة برنامج المشاركة ونمط المشاركة المطلوب. وقد جمعت بعض الدراسات بين عناصر تدخل ضمن أكثر من نمط من هذه العوامل .

وقد تمت الإشارة إلى عدد من المحاذير حول التعامل مع هذه النتائج .. ومع هذا تظل نتائج هذه الدراسات هى حصيلة ما لدينا من جهد بحثى. ورغم أنه لا يمكن الاعتماد عليها كتعميمات كاملة، إلا أنه يمكن النظر إليها باعتبارها رصد واقعى من العلاقات الارتباطية بين شواهد المشاركة – أو العزوف عنها – وبين عدد من العوامل أو المتغيرات المؤثرة فيها .

ويمكن أن نستخلص أهم نتائج هذه الدراسات فيما يلى :

أولاً : فيما يتعلق بالعوامل البنائية :

(١) اختفت صورة المقارنة بين الأبنية الاجتماعية الفرعية فى دراسات المشاركة، وبالتالى لا يوجد لدينا أساس للمقارنة بين الأبنية الاجتماعية الفرعية داخل المجتمع المصرى من حيث صور ومستويات المشاركة فيه .. ويصعب استخدام المناظرة بين نتائج الدراسات المختلفة لاستخلاص التباين بين المشاركة فى الريف والحضر مثلاً ، أو فى الأحياء المنخفضة والمرتفعة فى مستوى المعيشة. كما يصعب استخلاص التباين فى صور المشاركة بين الطبقات العليا بالدنيا .

(٢) رصدت معظم الدراسات انخفاض نسبة المشاركة بين الأفراد عموماً ، وبغض النظر عن طبيعة البناء الذى تدرس فيه ظاهرة المشاركة. فقد أشارت بعض الدراسات إلى إنخفاض المشاركة عموماً فى الأحياء الحضرية المتخلفة (**عبد الحليم رضا**) وإشارت أخرى إلى إنخفاض نسبة المشاركة فى عضوية الجمعيات الأهلية (وزارة الشئون الاجتماعية) وحددت دراسة ثالثة نسبة المشاركة فى عينة دراستها بأنها ٢٦٪ واعتبرتها نسبة منخفضة (**وداد مصطفى شاهين**) ولم يوجد استثناء متناقض مع هذا الاتجاه بشكل عام سوى دراسة واحدة رأت أن نسبة المشاركة فى الأحياء الحضرية المتخلفة مرتفعة. والجدير بالذكر أن هذه النتيجة تتناقض مباشرة مع نتائج دراسة أخرى أجريت على أحياء حضرية متخلفة (**عبد الحليم رضا**) وتوصلت إلى نتيجة عكسية، علماً بأن كلاهما أجرى على الحضر المتخلف بالقاهرة .

(٣) رصدت نتائج دراسات المشاركة بعض العوامل البنائية التى تفسر انخفاض المشاركة ومنها الفقر والانشغال بتدبير متطلبات الحياة (**أحمد رأفت عبد الجواد**) وانخفاض المستوى الاقتصادى والاجتماعى (**سعاد القرش**) وسيادة المهن الزراعية (**نادية العطار**) وغياب التجانس والإحساس بالاغتراب فى الأبنية الاجتماعية المستحدثة (**وفاء هانم مصطفى**).

(٤) رصدت نتائج بعض دراسات المشاركة ودون تناقض جوهرى مع الاتجاه العام، وجود بعض العوامل البنائية التى تشجع على المشاركة مثل العامل الدينى (**عبد الرحيم محمود**) والعصبية القبلية والقرابية التى تودى إلى زيادة كم المشاركين لمساعدة ذويهم فى احتلال مناصب قيادية بالإضافة إلى المشاركة من خلال التنظيمات التلقائية الأولية كالأسرة والعائلة والجيرة أكثر من المشاركة من خلال الهيئات الأهلية الرسمية (**أحمد مصطفى خاطر**) وكذلك مشاركة المتعلمين أكثر من الأميين ومشاركة الرجل أكثر المرأة .

ثانياً: فيما يتعلق بالأطر التنظيمية للمشاركة :

(١) كشفت نتائج الدراسات عن انخفاض صور المشاركة داخل الأطر التنظيمية (الجمعيات الأهلية) وأشارت إلى دور بعض العوامل التنظيمية فى تفسير انخفاض المشاركة مثل طريقة القادة الرسميين فى إدارة هذه التنظيمات (**أحمد رأفت عبدالجواد**) ونظام الانتخابات الذى يزكى العصبية (**فوزى عبد العظيم**) وارتباط هذه التنظيمات بعلاقات رأسية مع التنظيمات الأعلى على حساب العلاقات الأفقية بالتنظيمات المحلية الأخرى (**ليلى سليمان محمد**) وسيطرة فئة معينة على مجالس إدارة هذه التنظيمات (وزارة الشئون الاجتماعية) وعدم وضوح اختصاصات هذه الجمعيات (**وفاء هاتم مصطفى**).

(٢) كشفت نتائج هذه الدراسات عن أن هذه التنظيمات أمكنها فى حالات خاصة استقطاب عدد أكبر من المشاركين أو زيادة فعالية مشاركتهم، ومن هذه الحالات الاعتماد على العنصر الدينى كأساس للتنظيم والنشاط (**عبد الرحيم محمود**) أو تبنى مشروعات تحقق احتياجات أساسية (**ليلى سليمان محمد**) أو زيادة الإعانة الحكومية لهذه التنظيمات (**أحمد وفاء حسين زيتون**) أو قيام القادة الشعبيين والرسميين بتعبئة المواطنين وإقناعهم (**محمد حسين إسماعيل**) أو إشراك المواطنين فى التخطيط لبعض البرامج (**ليلى سليمان محمد**).

ثالثاً : فيما يتعلق بطبيعة البرنامج ونوع المشاركة المطلوبة :

(١) كشفت نتائج دراسات المشاركة عن انخفاض المشاركة فى البرامج والأنشطة، إن مرجع ذلك جزئياً على الأقل إلى طبيعة هذه البرامج من حيث عدم استجابتها إلى الاحتياجات الأساسية وعدم جديتها فى تقديم حلول لمشكلات حقيقية فى المجتمع، إذ تبين أن المشروعات أو البرامج التى تحقق احتياجات أساسية تستثير المشاركة (**ليلى سليمان محمد- فوزى عبد العظيم**)

(٢) كشف نتائج دراسات المشاركة عن غياب الفرصة الحقيقية لتخطيط وتنفيذ البرامج من خلال تنظيمات المشاركة القائمة، فبعض هذه التنظيمات يهتم بتأكيد علاقته بالتنظيمات الأعلى (**ايلى سليمان محمد**) وبعضها الأخر يدار بطريقة رسمية غير مقبولة لدى المواطنين (**أحمد رأفت عبد الجواد**) .

(٣) كشفت دراسات المشاركة عن زيادة عبء المشاركة المطلوبة من المواطنين عن إمكانياتهم أو رغباتهم فهم يريدون المشاركة بجهد أقل وفى المواقف المحدودة (**أحمد مصطفى خاطر - عبد الحليم رضا - وداد مصطفى شاهين**) .

(٤) أشارت نتائج الدراسات إلى غياب الحوافز الفردية المادية ودورها فى إنخفاض المشاركة (**أحمد رأفت عبد الجواد - سوسن عثمان**) .

(٥) أشارت نتائج الدراسات إلى أهمية قيام القادة الرسميين والمسئولين التنفيذيين بدورهم فى الاهتمام بالمشكلات والسعى لحلها وتنفيذ البرامج والمشروعات اللازمة. فمن الواضح أن المواطنين يبدأون مشاركتهم حينما يشعرون أن الموظفين قد قاموا بدورهم واستنفذوا إمكانيات مؤسساتهم ، حتى تصبح مشاركة المواطنين ضرورة لحل المشكلات أو استكمال الخدمات أكثر منها بديلاً لتكاسل المسئولين عن أداء أدوارهم وتنفيذ ما يناط بهم من أعمال وبرامج. فتضامن الحكومة يؤدى إلى شعور المواطنين بالحاجة إلى التنفيذ وبإمكانية التنفيذ (**محمد حسين إسماعيل**) .

الخلاصة :

أخيراً فإنه يمكن القول أن دراسات المشاركة قد أغفلت فى عمومها عدداً من النقاط الأساسية منها :

(١) أنها تركت عنصراً أصيلاً فى المشاركة وهو المتمثل فى صور المساندة المتبادلة بين المواطنين أنفسهم وفق أطرهم التنظيمية التلقائية والمتسقة مع

البناء الاجتماعى الخاص بهم ، وبدلاً من ذلك ركزت على دراسة المشاركة بين المواطنين كطرف والحكومة كطرف ثانى .

(٢) إنها بتركيزها على المشاركة بمعناها أو بجانبها الثانى هذا - بين المواطنين والحكومة - أغفلت التحليل التاريخى للعلاقة بين المواطنين والحكومة والذى ترتب عليه صور العزوف عن المشاركة .

(٣) إنها اثارت سؤالاً محدوداً حول العوامل المرتبطة بالمشاركة بين المواطنين والحكومة ، وتركت سؤالاً أكثر عمومية عن العوامل المرتبطة بالعزوف عن المشاركة .

(٤) إنها بدأت بالتسليم بوجود قواعد وقنوات تنظيمية مناسبة للمشاركة، وبالتالى لم تثر أسئلة حول كفاءة هذه الأطر التنظيمية كقنوات للمشاركة .

(٥) إنها لم تستوفى كل البناء الاجتماعى المصرى، وإنما تناثرت فى مجتمعات محلية صغيرة بالإضافة إلى تركيزها فى دراسة أقاليم معينة كالقاهرة مثلاً .

(٦) إنها أغفلت عنصر المقارنة بين الأبنية الاجتماعية الفرعية لتسليط الضوء على حدود التباين بين هذه الأبنية فى صور ودرجات المشاركة .

(٧) إنها اعتمدت فى معظمها على أساليب وأدوات محدودة فى جمع بيانات عن واقع المشاركة ، وبصفة خاصة على استمارة الاستبيان .

أهم المراجع والدراسات

(١) *أحمد رافت عبد الجواد:* المشاركة الاجتماعية ودورها فى تنمية المجتمع المحلى : دراسة ميدانية بوحدة قلوصنا المحلية ، سمالوط، المنيا ، رسالة دكتوراه، كلية الآداب ، جامعة المنيا ١٩٨٠ .

(٢) *أحمد فوزى محمد مصطفى :* العلاقة بين ممارسة طريقة العمل مع الجماعات وزيادة مشاركة الأعضاء فى مشروعات تنمية المجتمع المحلى ، رسالة دكتوراه، كلية الخدمة الإجتماعية، جامعة حلوان ، ١٩٧٩ .

(٣) *أحمد مصطفى محمد خاطر :* القيم والمشاركة فى تنمية المجتمع المحلى، دراسة مقارنة فى القرية المصرية ، رسالة دكتوراه فى الخدمة الاجتماعية ، جامعة الأسكندرية ، ١٩٨٣ .

(٤) *أحمد وفاء حسين زيتون :* العلاقة بين الإعانة الحكومية والمشاركة الأهلية فى الجمعيات التطوعية ، رسالة دكتوراه ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان، ١٩٨٠ .

(٥) *سعاد محمود أحمد القرش :* القيادات النسائية ودورها فى تنمية المجتمع المحلى فى ج.م.ع: دراسة ميدانية فى مدينة القاهرة، رسالة دكتوراه، اجتماع ، جامعة الأزهر ، ١٩٨٧ .

(٦) *سوسن عثمان عبد اللطيف :* المشاركة الشعبية فى تنمية المجتمعات الحضرية المتخلفة: دراسة ميدانية على بعض نماذج الأحياء المتخلفة بجمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراه، أداب، سوهاج، ١٩٨٤ .

(٧) *عائشة عثمان عبد الله :* المشاركة الشعبية فى برامج التنمية المحلية لمجتمع الجزيرة بالسودان: دراسة تحليلية لأساليب تخطيطها ودور الأجهزة المحلية فيها، رسالة دكتوراه ، خدمة اجتماعية ، جامعة حلوان، ١٩٨٣م

(٨) *عبد الحليم رضا عبد العال :* استثارة سكان المجتمع للمشاركة فى تنمية المناطق الحضرية المتخلفة، المجال المكانى ، بولاق الدكرور ، رسالة دكتوراه ، خدمة اجتماعية، جامعة حلوان ، ١٩٧٦ .

(٩) *عبد الرحيم محمود أحمد :* الجماعات الدينية والتنمية : دراسة ميدانية لدور الجمعيات الإسلامية فى مجالات التنمية الاجتماعية، رسالة دكتوراه ، اجتماع ، سوهاج ، ١٩٨٧ .

(١٠) *عبد القادر الأربى :* حول الوضع الراهن لعلم الاجتماع المصرى ، ترجمة وتعليق د. محمد الجوهرى ، فى الكتاب السنوى لعلم الاجتماع، العدد الخامس، دار المعارف ، القاهرة، ١٩٨٣ .

(١١) *عزت حجازى :* العلوم الاجتماعية وقضايا التخلف ، مجلة دراسات اشتراكية ، دار الهلال ، عدد ٦ ، يونيه ١٩٧٣ .

(١٢) *عصام عبد الرازق :* استخدام المشروعات الجماعية كأسلوب مهنى لدعم مشاركة الشباب فى تنمية المجتمعات المحلية: دراسة مطبقة على مركز شباب الجزيرة بمحافظة القاهرة ، رسالة ماجستير، خدمة اجتماعية، جامعة حلوان ، ١٩٨٩ .

(١٣) *فوزى عبد العظيم :* المنظمات الاجتماعية ودورها فى التنمية ، دراسة تقويمية لجمعية تنمية المجتمع بقرية بخاتى محافظة المنوفية ، رسالة ماجستير، كلية الآداب ، جامعة المنيا ، ١٩٨٧ .

(١٤) *ليلى سليمان محمد :* جهود التنمية المحلية الريفية وفعاليتها فى تنشيط مشاركة المواطنين، دراسة وصفية تحليلية مقارنة مطبقة على قريتى المنوات وبهرمس محافظة الجيزة، دكتوراه، خدمة اجتماعية،حلوان ،١٩٨٠

(١٥) *ماجدى عاطف محفوظ :* العلاقة بين طريقة خدمة الجماعة وبين استثارة الشباب نحو المشاركة فى تنمية المجتمعات الجديدة : دراسة تجريبية بمدينة العاشر من رمضان، ماجستير ،خدمة اجتماعية، حلوان،١٩٨٧

(١٦) *محمد أنور محمد حسين* : أثر الجهود الأهلية فى تنمية المجتمعات المحلية: دراسة استطلاعية لمشاريع التعاون الذاتى بالمناطق الريفية بمديرية الخرطوم بالسودان، ماجستير، خدمة اجتماعية، حلوان ، ١٩٧٩ .

(١٧) *محمد حسن إسماعيل* : دراسة تقويمية للجهود الذاتية فى مشروعات تنمية المجتمع المحلى ، ماجستير ، خدمة اجتماعية ، القاهرة، ١٩٧١ .

(١٨) *محمد صبرى فؤاد النمر* : صراع القيم الفردية والمجتمعية وأثره على المشاركة الاجتماعية ، دراسة ميدانية لمراكز الشباب بمحافظة الأسكندرية : بحث دبلوم معهد العلوم الاجتماعية، شعبة خدمة اجتماعية، ١٩٨٨ .

(١٩) *محمد فائقت عيسى ، إسحاق القشب* : دراسة حول رسائل الدكتوراه والماجستير فى علم الاجتماع فى بعض جامعات جمهورية مصر العربية فى الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٧٢ ، ضمن أبحاث حلقة النهوض بعلم الاجتماع فى الوطن العربى،الجزائر، مارس ١٩٧٣ .

(٢٠) *محمد مصطفى محمد هيكسى* : التطوع لتنمية المجتمعات المحلية : تحليل مشروع تدعيم التطوع بين المواطنين بمدينة المنيا ، رسالة ماجستير، اجتماع ، جامعة المنيا ، ١٩٧٨ .

(٢١) *نادية شفيق العطار* : دور المرأة فى التنمية: دراسة ميدانية مطبقة على قرية المنوات، محافظة الجيزة، ماجستير، خدمة اجتماعية، حلوان،١٩٧٨

(٢٢) *نوال على خليل* : معوقات المشاركة التطوعية فى أنشطة الخدمات الاجتماعية، دراسة استطلاعية مطبقة على شرق القاهرة ومصر الجديدة، رسالة ماجستير ، خدمة اجتماعية ، جامعة حلوان ، ١٩٧٦ .

(٢٣) *وفاء مصطفى عمر شاهين* : المشاركة الشعبية ودورها فى تنمية المجتمع المحلى ، دراسة وصفية تحليلية مطبقة على منطقة أرض الشركة بحى شبرا دبلوم معهد التخطيط القومى ، ١٩٨٧ .

(٢٤) *وزارة الشئون الاجتماعية* : دور الهيئات الاجتماعية الأهلية فى تنمية المجتمع المحلى، دراسة تطبيقية على قسم مطروح بمحافظة مطروح ، إدارة التخطيط الاجتماعى بمطروح، ١٩٨٢ .

(٢٥) *وفاء هاشم محمد مصطفى* : عوائق مشاركة سكان المجتمعات المستحدثه الحضرية لتنمية مجتمعاتهم: دراسة مطبقة على مدينة الشيخ زايد بمحافظة الإسماعيلية، دكتوراه، خدمة اجتماعية، حلوان، ١٩٨١ .